

Distr.: General
6 January 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 6 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي يحارب فيه العراق الإرهاب العالمي دفاعاً عن نفسه ونيابة عن دول العالم أجمع، ويخوض جيشه وقواته الأمنية المختلفة، ومن بينها الحشد الشعبي، معارك مصيرية ضد كيان داعش الإرهابي الذي لا تزال بعض خلاياه تعمل في العراق ودول الجوار، طلبنا مراراً من حلفائنا في الحرب ضد داعش أن لا يقوموا العراق في صراعهم الثنائي وأن لا تكون أراضيه ساحة لهذا الصراع، لا سيما وأن العراق منهمك بمحاربة داعش، ويسعى بجدية للحفاظ على علاقات قوية مع الطرفين، حيث إن تدهور الوضع الأمني في العراق وزعزعة استقراره لن يصب في مصلحة أحد، بل سيكون لهذا الأمر تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي.

واستناداً إلى ما تقدم أعلاه، فإن سلسلة الأحداث التي شهدتها العراق خلال الأسبوع الماضي، أدت إلى تدهور متسارع للوضع الأمني فيه، ابتداء بقصف قاعدة (كي وان) قرب مدينة كركوك، وهو تطور خطير ردت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة منفردة من خلال قصف مقرات مشتركة للجيش العراقي والحشد الشعبي قرب الحدود العراقية السورية ودون التشاور مع الحكومة العراقية أو فسخ المجال والوقت المناسبين لاستكمال التحقيقات في ملابسات الحادث، حيث قامت الطائرات الأمريكية باستهداف تلك المواقع التي تمسك الشريط الحدودي مع سوريا في منطقة جنوب مدينة القائم في الساعة 19:00 بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، مما نتج عنه استشهاد وجرح العشرات من القوات العراقية التي تعمل تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة العراقية السيد رئيس مجلس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى تصاعد موجة من الغضب الشعبي تجلت صورته في المظاهرات التي وقعت أمام السفارة الأمريكية في بغداد وتضمنت بعض المحاولات للاعتداء على السور الخارجي لمبنى السفارة، إلا أن الحكومة العراقية كانت حريصة على القيام بواجبها لتوفير الحماية الكاملة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية العاملة في العراق تماشياً مع الالتزامات المترتبة على الدول المضيفة وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. وبعد أن قامت الحكومة العراقية بواجبها ضمن هذا الإطار حيث وفرت الحماية الكافية لمبنى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وأنهت بصورة سلمية الاعتصام أمامها، وكانت تأمل أن يتحلّى الجميع بضبط النفس ومساعدتها على تعزيز الأمن والاستقرار وتفهم حساسية الوضع السياسي والأمني العام في البلاد، إلا أنها تفاجأت بالعمل العسكري الذي قامت به قوات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتواجد بناءً على طلب وموافقة الحكومة العراقية، وهو يعد انتهاكاً خطيراً للسيادة العراقية. وفي تمام الساعة 01:45 بتاريخ

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 10 شباط/فبراير 2021.



3 كانون الثاني/يناير 2020، قام سلاح الجو الأمريكي بقصف سيارتين اثنتين، في محيط مطار بغداد الدولي (وهو مطار مدني)، كانتا تقلان مواطنين عراقيين وضيوفاً لهم، مما أدى إلى اغتيال قائد عسكري عراقي يشغل منصباً رسمياً هو نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي الشهيد جمال جعفر محمد (أبو مهدي المهندس)، مع ثلة من الشهداء من القيادات العراقية والصديقة، وهو ما يُعد عدواناً على العراق دولةً وحكومةً وشعباً وخرقاً فاضحاً لشروط تواجد القوات الأمريكية في العراق وتصييداً خطيراً يشعل فتيل حرب مدمرة في العراق والمنطقة والعالم كما يعرض الأمن المجتمعي في العراق لخطر كبير.

وتعرب حكومة العراق عن إدانتها، بأشد العبارات الممكنة، لتلك الهجمات والاعتداءات الأمريكية التي تنتهك سيادة العراق وأحكام القانون الدولي، وتود الحكومة العراقية أن تؤكد على التزامها الكامل بالمبادئ التي نص عليها الدستور العراقي ومن أهمها أن لا تكون أراضيها ساحة لاستهداف دول الجوار، كما أنها تحرص على ضمان عدم تعرض القوات الأجنبية العاملة في العراق بطلب منها لأي اعتداء، وتشدد على أن أي تحركات أو عمليات عسكرية في الأراضي العراقية دون موافقة الحكومة العراقية ودون تنسيق مسبق معها، يُعد تصرفاً وعملاً استفزازياً وعدائياً ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، والأسس الواردة في الرسالة المؤرخة 25 حزيران/يونيه 2014 الموجهة إلى الأمين العام (S/2014/440)، والرسالة المؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2014 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2014/691)، واللذين أكد فيهما العراق على أن تقديم المساعدة في مجالات التدريب العسكري والتكنولوجيا المتطورة والأسلحة الضرورية لمحاربة كيان داعش الإرهابي، يجب أن تتم وفقاً للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وبالاحترام الكامل للسيادة الوطنية والدستور العراقي، وبالتنسيق مع القوات المسلحة العراقية.

وأخيراً، ندعو مجلس الأمن إلى إدانة عمليات القصف والاغتيال التي تعد (إعداماً خارج نطاق القضاء) وتتعارض مع التزامات الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وأن ذلك يجب أن لا يكون وسيلة للتهرب من المسؤولية الدولية، كما نطلب من أعضاء المجلس الموقر تحمل مسؤوليته في ضمان عدم إقحام العراق في الأزمات والتوترات الدولية الإقليمية ودعوة الجميع لضبط النفس وتخفيف حدة التوتر وعدم جعل العراق ساحة لهذا الصراع، وعدم ارتكاب أي فعل يعد خرقاً لسيادته ويمثل تهديداً لأمنه ولسلامته مواطنيه. كما ندعو المجلس الموقر إلى القيام بمسؤولياته لضمان مساءلة ومُحاسبة من ارتكب مثل هذه الخروقات، لأنها لا تنتهك حقوق الإنسان فقط، بل القانون الدولي، ويجعل شريعة الغاب هي التي تحكم المجتمع الدولي. كما تتأشد حكومة بلادي المجلس الموقر لحث الجميع على عدم القيام بأية أعمال فردية من شأنها إضعاف وتشنيت الجهود الدولية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، الأمر الذي قد يستغله الإرهابيون في تنفيذ هجمات جديدة داخل الأراضي العراقية وغيرها، مما يعرض الأمن العراقي والإقليمي والدولي لمخاطر كبيرة.

(توقيع) محمد حسين بحر العلوم

المندوب الدائم

السفير